

مرسوم رقم (١٨) لسنة ٢٠١٧  
بالتصديق على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني  
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية

---

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السادس من شهر صفر عام ١٤٣٨ هجرية ،

الموافق للسادس من شهر نوفمبر عام ٢٠١٦ ميلادية ،

وعلى اقتراح وزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين حكومة دولة قطر  
وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية ، الموقعه بمدينة كاراكاس بتاريخ  
٢٥/١١/٢٠١٥ ، المرفق نضها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ،  
وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**تميم بن حمد آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٢ / ٦ / ١٤٣٨ هـ  
الموافق: ٢١ / ٣ / ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## اتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية

- إن حكومة دولة قطر .
- وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية .
- والمشار إليهما فيما بعد بـ ( الطرفان ) .
- اتفاهما منهما بضرورة تعزيز أفاق التعاون المشترك بين البلدين في المجال القانوني .
- وإدراكاً منهما لأهمية توسيع مجالات التعاون لتشمل المجال القانوني .
- ورغبة منهما في تقوية أواصر التفاهم المشترك والعلاقات بين القانونيين والمحامين في كلا البلدين .
- وسعيهما منهما إلى تبادل التجارب والمعلومات والخبرات وتنظيم الندوات العلمية والتدريبية في المجال القانوني .
- قد اتفقتا على ما يلي :

### مادة (١)

يتبادل الطرفان تجاربهما وخبرتهما في مجالات عمل وزارتي العدل لديهما . بما يهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء . ويتبادلان التشريعات الصادرة في البلدين . على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل للمهنة بموجب القوانين المحلية الخاصة بهما والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

## مادة (٢)

يتم تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال الطرق التالية :

- ١- يشجع الطرفان عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات والندوات المشتركة حول مختلف القضايا والمسائل المتعلقة بالقانون وتطبيقاته . كما يزود كل منهما الآخر بأهم النتائج والتوصيات التي تصدر عن تلك المؤتمرات والندوات .
- ٢- تتبادل وزارتا العدل لدى الطرفين ، وبصفة منتظمة ، الوثائق القانونية مثل الجريدة الرسمية والنشرات والأبحاث ، وخاصة فيما يتعلق بتطوير إدارات وزارتي العدل في البلدين .
- ٣- يتبادل الطرفان الوفود والزيارات للتعرف على أنظمة ونشاطات إدارات وزارتي العدل في كلا البلدين .
- ٤- يتعاون الطرفان في توفير المجالات والفرص لتدريب القانونيين والمحامين ، من خلال التبادل المشترك للخبراء ، وإشراك متدربين من كل طرف في الندوات وورش العمل التي ينظمها الطرف الآخر .
- ٥- يتبادل الطرفان الخبراء والخبراء في مجال نظم المعلومات الوطنية الخاصة بوزارتي العدل .

## مادة (٣)

في إطار تبادل التمتين والخبراء يقدم الطرف الموفد تقريراً خاصاً عنهم للطرف المضيف ، ويجب أن يشمل هذا التقرير على المعلومات المتعلقة باختصاصاتهم وخبراتهم العلمية وذلك بفقرة (٣) ثلاثة أشهر على الأقل قبل التاريخ المتفق عليه للتبادل . ويتم تقديم هذا التقرير بلغة الطرف المضيف وفقاً للوائح المحلية لكلا البلدين ، وعلى الطرف المضيف الرد في وقت مناسب وذلك بفقرة شهر واحد على الأقل قبل التاريخ المتفق عليه للتبادل .

## مادة (٤)

تختص السلطتان التاليتان بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية :

بالنسبة لدولة قطر: وزارة العدل .

بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية : وزارة السلطة الشعبية للشؤون الداخلية والعدل والسلام .

وفي حالة ظهور اسم أو اختصاصات أي من السلطتين المختصتين المذكورتين ، يقوم الطرف المعني ، في الوقت المناسب ، بإخطار الطرف الآخر بذلك ، عبر القنوات الدبلوماسية ، لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية .

#### مادة (٥)

يهدف تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، يقوم الطرفان بإنشاء لجنة لتسيق مشتركة تتولى تحديد برامج التعاون للعام التالي، واضعين في الاعتبار توافر الإمكانيات المالية المتعلقة بذلك و الأنشطة الممكنة للتعاون .

#### مادة (٦)

بالنسبة للنفقات والمصاريف الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقية، يتحمل كل طرف النفقات والمصاريف الخاصة به والمتعلقة بالسفر والإقامة، وفيما يتعلق بنفقات ومصاريف مشاركة الوفود من كلا الطرفين في الأنشطة التي تنام في كلا البلدين يتم تعديدها من خلال المناقشات بين الطرفين في كل حالة على حدة .

#### مادة (٧)

لا تعمل أحكام هذه الاتفاقية بتنفيذ الالتزامات الدولية المنصوص عنها في المعاهدات الدولية التي يكون أحد الطرفين طرفاً فيها .

#### مادة (٨)

أي شك أو خلاف قد ينشأ بين الطرفين، حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم حله عن طريق التفاوض المباشر بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية .

#### مادة (٩)

يجوز تغيير أو تعديل هذه الاتفاقية باتفاق كتابي مشترك بين الطرفين، وتدخل هذه التغييرات أو التعديلات حيز النفاذ وفقاً للإجراءات المنصوص عنها في المادة (١٠) التي تنظم دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

## مادة (١٠)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي يخطر فيه الطرفان بعضهما البعض باستكمال المتطلبات الداخلية القانونية اللازمة الخاصة بما لهذا الغرض . وتكون مدة هذه الاتفاقية (٥) خمس سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابياً، وعبر القنوات الدبلوماسية، برغبته في إنهاؤها أو عدم تجديدها، وذلك بفقرة (٦) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهاؤها أو انتهاء مدتها العملية.

ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية على أي برامج أو مشروعات قائمة اتفق عليها الطرفان، وتستمر في تنفيذها لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وأشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة كابل، كابل، بتاريخ ١٤٣٧/٥/١٤ هجرية الموافق ٢٠١٥/١١/٩ ميلادية من سمتين أصليتين باللغات العربية والإسبانية والإنجليزية، ولكل منها قات العجبة . وعند الاختلاف في التفسير يرجع النص المعرب باللغة الإنجليزية .

عن

حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية

عن

حكومة دولة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## **ACUERDO DE COOPERACIÓN EN MATERIA LEGAL ENTRE EL GOBIERNO DE LA REPÚBLICA BOLIVARIANA DE VENEZUELA Y EL GOBIERNO DEL ESTADO DE CATAR**

El Gobierno de la República Bolivariana de Venezuela y el Gobierno del Estado de Catar en lo sucesivo denominados "las Partes";  
Conscientes de la necesidad de fortalecer las esferas de cooperación mutua entre los dos países en materia legal;  
Conscientes de la importancia de ampliar los aspectos de cooperación para incluir el ámbito legal;  
Desearios de fortalecer los lazos de entendimiento mutuo y las relaciones entre abogados de ambos países, y;  
Contribuyendo al intercambio de experiencias, información y competencia, y a la organización de simposios científicos y educativos sobre asuntos legales;  
Han acordado lo siguiente:

### **Artículo 1**

Las Partes intercambiarán sus experiencias y conocimientos en el ámbito del trabajo que realizan sus respectivas Ministerios de Justicia, con el propósito de fomentar el nivel de desempeño de dichas dependencias, así como, el intercambio de las legislaciones de ambos países, sobre la base de los principios de igualdad y respeto mutuo de la soberanía, conforme a sus respectivos ordenamientos jurídicos internos y lo dispuesto en este Acuerdo.

### **Artículo 2**

La ejecución del presente Acuerdo se realizará a través de las modalidades siguientes:

- 1) Las Partes incentivarán la realización y la organización en conjunto de simposios, conferencias y cursos sobre diferentes temas y asuntos relacionados con las leyes y sus aplicaciones. Las Partes también intercambiarán las conclusiones y recomendaciones más importantes a las que hayan llegado en estas conferencias y simposios.
- 2) Los Ministerios de Justicia de ambas Partes intercambiarán, de manera regular, boletines, gacetas jurídicas, publicaciones e investigaciones relacionadas con las legislaciones, especialmente aquellas relativas al mejoramiento de las dependencias de ambos ministerios.
- 3) Las Partes intercambiarán delegaciones y visitas para familiarizarse con los reglamentos y actividades de las dependencias de los Ministerios de Justicia de ambos países.
- 4) Las Partes cooperarán en la facilitación de espacios y oportunidades para la capacitación de abogados, a través del intercambio mutuo de expertos y la participación de los aprendices de la otra Parte en los cursos y talleres organizados por alguna de las Partes.
- 5) Las Partes intercambiarán conocimientos y expertos en el campo de los sistemas de información nacional de ambos Ministerios de Justicia.

### **Artículo 3**

Para el intercambio de expertos y técnicas, el país remitente enviará al país anfitrión, por lo menos con tres (3) meses de anticipación a la fecha acordada para que tenga lugar el intercambio; el Curriculum Vitae que incluya la información referente al especialista y la experiencia científica con que cuenta, se remitirá en el idioma del país que recibe y de acuerdo a lo señalado en la legislación interna de cada país. El país anfitrión dará respuesta oportuna sobre el intercambio propuesto, por lo menos con un (1) mes de anticipación a la fecha acordada para que tenga lugar el intercambio.

### **Artículo 4**

Las siguientes autoridades serán las encargadas de la implementación de las disposiciones de este Acuerdo:

Por la República Bolivariana de Venezuela: El Ministerio del Poder Popular para Relaciones Interiores, Justicia y Paz.

Por el Estado de Catar: el Ministerio de Justicia.

En el caso de cambios en la denominación o las competencias de alguna de las autoridades competentes antes mencionadas, la parte concerniente lo notificará oportunamente a la otra Parte a través de los canales diplomáticos a los fines de garantizar la implementación de este Acuerdo.

### **Artículo 5**

Con el propósito de facilitar la implementación de las disposiciones del presente acuerdo, las Partes deberán conformar una comisión conjunta de coordinación para identificar los programas de cooperación, para el año siguiente, tomando en cuenta la capacidad financiera de las posibles actividades de cooperación pertinentes.

La Comisión Conjunta deberá presentar informes de gestión a la Comisión de Alto Nivel Venezuela-Catar, creada mediante el Acuerdo suscrito en fecha 8 de marzo de 2006.

### **Artículo 6**

Las Partes convienen que los gastos y costos originados de la implementación de este Acuerdo, serán sufragados por la Parte que incurra en ellos. En relación a los gastos y costos generados por la participación de las delegaciones de cada Parte en las actividades desarrolladas en ambos países, serán sufragados en una forma a ser definida mediante discusiones entre las Partes cada caso por separado.

### **Artículo 7**

Las disposiciones del presente acuerdo no perjudicarán el cumplimiento de las obligaciones internacionales establecidas en los tratados internacionales de los cuales ambos países forman parte.

### **Artículo 8**

Cualquier duda o controversia que pueda surgir en cuanto a la interpretación o aplicación de las disposiciones del presente Acuerdo será resuelta por medio de negociaciones directas entre las Partes, por la vía diplomática.



### Artículo 9

El presente Acuerdo podrá ser modificado o enmendado de común acuerdo por escrito entre las Partes. Las modificaciones o enmiendas entrarán en vigor conforme al procedimiento previsto en el artículo (10) relativo a la entrada en vigor de este Acuerdo.

### Artículo 10

El presente Acuerdo entrará en vigor a partir de la fecha de recepción de la última comunicación por escrito a través de la cual las Partes se notifiquen el cumplimiento de sus respectivos requisitos constitucionales y legales internos para tal fin. Este Acuerdo tendrá una duración de cinco (5) años, y se prorrogará automáticamente por períodos iguales, salvo que una de las Partes comunique a la otra, por escrito y por la vía diplomática su intención de denunciarlo no prorrogarlo, con un mínimo de seis (6) meses de antelación.

La denuncia del presente Acuerdo no afectará el desarrollo de los programas y/o proyectos acordados por las Partes, los cuales continuarán en ejecución, a menos que las Partes acuerden lo contrario.

En fe de lo cual, los representantes debidamente autorizados por parte de sus respectivos gobiernos, suscriben este Acuerdo.

Suscrito en la ciudad de Caracas el día \_\_\_\_\_ del mes de \_\_\_\_\_ de 1971, que corresponde a la fecha de 1422 (H), en dos ejemplares originales en los idiomas castellano, árabe e inglés, siendo dichos textos igualmente auténticos. En caso de alguna discrepancia en la interpretación, prevalecerá el texto en inglés.

Por el Gobierno del Estado de  
Catar

Por el Gobierno de la República  
Bolivariana de Venezuela

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Agreement for Cooperation In the Legal Field  
Between  
the Government of the State of Qatar  
and  
the Government of the Bolivarian Republic of Venezuela**

The Government of the State of Qatar, and  
The Government of the Bolivarian Republic of Venezuela ,  
Hereinafter referred to as "the Parties";  
Convinced of the necessity of enhancing the domains of mutual cooperation  
between the two countries in the legal field;  
Aware of the importance of broadening the aspects of cooperation to include  
the legal field;  
Desirous of strengthening the links of mutual understanding and relations  
among legal persons and lawyers in the two countries; and  
Wishing for the exchange of experience, information and expertise, as well as  
the organization of scientific and training symposiums in the legal field;  
Have agreed as follows:

**Article (1)**

The Parties shall exchange their experiences and expertise in the field of  
the work of their respective Ministries of Justice, with the aim of promoting  
the level of performance. The Parties shall also exchange the legislation of both  
countries, on the basis of the principles of equality and mutual respect for  
sovereignty, in accordance with their respective domestic laws and the  
provisions set forth in this Agreement.

### **Article (2)**

**This Agreement shall be implemented through the following modalities:**

- 1) The Parties shall encourage the organization and holding of symposiums, conferences and joint courses on different issues and matters related to the law and its applications. Each Party shall also provide the other Party with the most important conclusions and recommendations reached in these conferences and symposiums.**
- 2) The Ministries of Justice of both Parties shall exchange , on a regular basis, the legal documents such as the official gazettes, publications and researches, especially those related to improving the departments of the Ministries of Justice of both countries.**
- 3) The Parties shall exchange delegations and visits in order to become familiar with the regulations and activities of the departments of the Ministries of Justice of both countries.**
- 4) The Parties shall cooperate in providing the areas and opportunities for training legal persons and lawyers through the mutual exchange of experts and the participation of trainees of each Party in courses and workshops arranged by the other Party.**
- 5) The Parties shall exchange expertise and experts in the field of the national information systems of both Ministries of Justice.**

### **Article (3)**

**In the framework of the exchange of technicians and experts, the delegating Party shall submit a report related to them to the host Party, which must include information related to their specialties and scientific experience, at least three (3) months prior to the date agreed for the exchange. This report shall be submitted in the language of the host Party, and in accordance with the domestic regulations of both countries. The host Party shall timely reply, at least one (1) month prior to the date agreed for the exchange.**

#### **Article (4)**

The following authorities are in charge of the implementation of the provisions of this Agreement:

**For the State of Qatar: The Ministry of Justice.**

**For the Bolivarian Republic of Venezuela: The Ministry of People's Power for Interior, Justice and Peace.**

In case of changes in name or competences of any of the mentioned competent authorities, the concerned Party shall timely notify the other Party of such changes through diplomatic channels, in order to ensure the implementation of this Agreement.

#### **Article (5)**

In order to facilitate the implementation of the provisions of this Agreement, the Parties shall form a joint coordination committee to identify the cooperation programs for the next year, taking into account the availability of financial capabilities in this respect and the feasible cooperation activities.

#### **Article (6)**

Concerning the costs and expenses arising from the implementation of this Agreement, each Party shall bear its own travel and accommodation costs and expenses. The costs and expenses related to the participation of the delegations of both Parties in the activities held in both countries, shall be borne in a way to be defined through discussions between the Parties on a case by case basis.

#### **Article (7)**

The provisions of this Agreement shall not prejudice the fulfillment of the international obligations provided for in the international treaties to which one of the Parties is a party.

#### **Article (8)**

Any doubt or dispute that may arise between the Parties on the interpretation or application of this Agreement shall be resolved by means of direct negotiation between the Parties, through diplomatic channels.

**Article (9)**

This Agreement may be modified or amended by mutual written agreement between the Parties. Such modifications or amendments shall enter into force in accordance with the procedures set forth in Article (10) which regulates the entry into force of this Agreement.

**Article (10)**

This Agreement shall enter into force on the date of receipt of the last written notification through which the Parties notify each other of the fulfillment of their respective necessary legal domestic requirements to that end. This Agreement shall have a duration of five (5) years, and will be automatically renewed for similar periods, unless one of the Parties notifies the other, in writing and through diplomatic channels, of its intention to terminate or not to renew it, at least six (6) months before its termination or expiration of its original period.

The termination or expiration of this Agreement shall not affect the ongoing programs or projects agreed by the Parties, which shall continue to be in execution until their completion, unless otherwise agreed by the Parties.

In witness whereof the undersigned signatories, being duly authorized thereto by their respective governments, have signed this Agreement.

Done and signed in the city of Caracas on 25/11/2015 AD, corresponding to 13/7/1432 (AH), in two original copies, each in the Arabic, Spanish and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergent interpretation, the English text shall prevail.

For  
the Government of  
the State of Qatar

For  
the Government of  
of the Bolivarian Republic  
of Venezuela